

بيان المطالبات

عقد أتعاب متابعة وإتمام إجراءات تمويل

عقد رقم: ٩٩٧٩٣

انه في يوم الثلاثاء بتاريخ ٤ / ٧ / ١٤٤٥ هـ الموافق ٢٤ / ٠١ / ٢٠٢٤م، تم بعون الله تعالى وتوقيعه الاتفاق بين كل من:

١. مكتب إنجاز الأموال للعقارات، سجل تجاري رقم: (١٠١٠٩٣٨٢٣٧)، ويمثله في التوقيع على هذا العقد: السيد / مفرح بن سعد بن سند العنزي ، سعودي الجنسية هوية وطنية رقم (١٠١٣٩٧٩٦٠) عنوانه: الرياض، جوال رقم (٥٣٠٢٢٢٨٣)، البريد الإلكتروني: EnjazAlAmalak.C@gmail.com . ويشار إليه فيما بعد بالطرف الأول.
٢. السيد / حسين بن علي بن حسين المكينه سعودي الجنسية، هوية وطنية رقم (١٠٩٢٩٣٢٦٤٧) عنوانه الاحساء جوال رقم (٥٦٩٥١٠٩٩٤)، ويشار إليه فيما بعد بالطرف الثاني.

التمهيد

وحيث أن الطرف الأول يمتهن مهنة الوساطة التمويلية وذلك عن طريق أحد البنوك، أو إحدى جهات التمويل، وفق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية، وحيث أن الطرف الثاني يرغب بشراء عقار عن طريق إحدى الجهات التمويلية، ويرغب بإسناد مهمة البحث عن التمويل المناسب له للطرف الأول، وعليه فقد التقت إرادة الطرفين على أن يقتصر الطرف الأول بالبحث عن التمويل وفق الاشتراطات المنصوص عليها في هذا العقد، وذلك مقابل عمولة يدفعها الطرف الثاني للطرف الأول، لذا فقد اتفق الطرفان وهما بكم الأهلية المعتبرة شرعاً لإبرام هذا العقد.

أولاً: يعتبر التمهيد المذكور أعلاه جزء لا يتجزأ من هذا العقد ويقرأ ويفسر معه.

ثانياً: موضوع العقد:

يقوم الطرف الأول بتمثيل الطرف الثاني والقيام نيابة عنه لدى الغير في متابعة إجراءات الحصول على التمويل المطلوب من أحد الجهات الممولة مقابل مبلغ يستحقه الطرف الأول من مبلغ التمويل بناءً على الأوراق والمستندات التي قدمها الطرف الثاني للحصول على تمويل من الجهات الممولة في المملكة العربية السعودية بمبلغ قدره (٦٢٠٠٠) ستة عشر ألف ريال سعودي قابلًا للزيادة أو النقص حسب موافقة الجهة الممولة.

ثالثاً: أتعاب الطرف الأول:

يدفع الطرف الثاني للطرف الأول عند إصدار عقود التمويل من الجهة الممولة التمويل من دون تأخير أتعاب قدرها (٣٠٠٠) ثلاثون ألف ريال سعودي غير شاملة ضريبة القيمة المضافة ١٥٪.

رابعاً: التزامات الطرف الأول:

١. يقوم الطرف الأول بمقاضاة البنك أو الجهة التمويلية، والاتفاق معه على تمويل الطرف الثاني وإجراء ما يلزم لذلك موافقة البنك أو إحدى الجهات التمويلية على إتمام تمويل البنك أو الجهة التمويلية لصالح الطرف الثاني وفق المستندات والقدرة المالية المقدمة من الطرف الثاني.



٢. يلتزم الطرف الأول تجاه الطرف الثاني بأن يبذل كافة مساعيه وجهوده والخبرة المتوفرة لديه من أجل متابعة إجراءات التمويل المناسب للطرف الثاني حسب حالته الائتمانية.

خامساً: التزامات الطرف الثاني:

١. يلتزم الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بكافة البيانات والمعلومات والأوراق والمستندات المطلوبة الصحيحة والتي من شأنها حصوله على التمويل ويلتزم بعدم إخفاء أي معلومات يعلمها من شأنها إيقاف المعاملة، مثل وجود التزامات في سمة وأو إيقاف خدمات، أو مشاكل على العقار.

٢. يتهدى الطرف الثاني بأن يفصح عن أي محاولة طلب تمويل سابقة لدى أي جهة توميلية أخرى ولن يتم لأي سبب كان، وفي حال تبين إخفاء الطرف الثاني أي من المعلومات المذكورة فيكون مبلغ الائتمان المنافق عليه في هذا العقد حقاً للطرف الأول ويحق للطرف الأول صرف السند من دون الرجوع للطرف الثاني في حال تبين له مخالفته الطرف الثاني لهذا البند.

٣. يلتزم الطرف الثاني بصحة وصلاحية جميع المستندات المقدمة لطلب التمويل وفي حال اتضاح غير ذلك يتحمل الطرف الثاني كافة المسائلة القانونية وأو الجنائية ولا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية قانونية وأو جنائية مستقبلاً حيال ذلك.

٤. يحرر الطرف الثاني سند لأمر الكتروني عبر منصة تأذن بمبلغ الائتمان المنافق عليها فور توقيع هذا العقد، وبعد قيام الطرف الثاني بسداد كامل مبلغ الائتمان ومبلغ ضريبة القيمة المضافة ١٥٪، يقوم الطرف الأول بإغلاق السند الإلكتروني الخاص بالطرف الثاني.

٥. يلتزم الطرف الثاني بتحمّل كافة أتعاب وتكاليف أي قضية أو منازعة تنشأ بسبب عدم إلتزام الطرف الثاني بهذا العقد، أو في حال عدم سداده للأتعاب المنتفق عليها في هذا العقد بعد توقيعه للعقود النهائية مع الجهة الممولة.

٦. يلتزم الطرف الثاني بأن يدفع للطرف الأول فروضاً دون تأخير كامل مبلغ الائتمان المحدد في البند ثالثاً وكذلك مبلغ ضريبة القيمة المضافة ١٥٪ في حال فسخ الطرف الثاني للعقد أو تبين عدم رغبته في الاستمرار باتمام طلب التمويل بعد توقيعه لهذا العقد أو مماطلته في تزويد الطرف الأول بالمستندات الازمة أو محاولته تعطيل الطرف الأول عن اتمام إجراءات التمويل، ويدفع الطرف الثاني المبلغ دون تردد وأو مماطلة وأو اعتراض.

٧. في حالة عدم إتمام المعاملة لسبب لا يعود للطرف الثاني، مثل رجوع مالك العقار عن البيع، أو ظهور عيوب في العقار، أو أي سبب آخر ليس للطرف الثاني علاقة به، فإنه في هذه الحالة يدفع الطرف الثاني للطرف الأول رسوم إدارية مقدارها (٠٠٠٠٠٠) ألف ريال سعودي مقابل الأعمال الإدارية التي قام بها الطرف الأول، وبعد سداد الطرف الثاني للرسوم الإدارية يقوم الطرف الأول بإلغاء السند الإلكتروني وإلغاء هذا العقد من الطرفين.

سادساً: أحكام عامة:

١. يقر الطرف الثاني بأن الطرف الأول ليس جهة تمويل وأن خدماته تنتهي فور إتمام عملية التمويل وإصدار الموافقة النهائية للتمويل من الجهة الممولة، وأن العلاقة بعد ذلك بين الطرف الثاني والجهة الممولة يحكمها العقد الموقع بينهما ولا علاقة للطرف الأول بهما ولا مسؤولية عليه، ولا يحق للطرف الثاني أو جهة التمويل الرجوع على الطرف الأول بشيء مستقبلاً.

٢. يقر الطرف الثاني بأن الطرف الأول لا يتحمل أي مسؤولية قانونية وأو جنائية في حال تغير الطرف الثاني وأو تخلفه وأو عدم قدرته على دفع الأقساط المطلوبة لصالح الجهة الممولة بعد استلام مبلغ التمويل مما كانت الأسباب ويتتحمل الطرف الثاني كافة المسائلة القانونية وأو الجنائية مستقبلاً حيال ذلك.



٣. يحق للطرف الأول اللجوء للجهات القضائية للمطالبة بحقه في حال لم يلتزم الطرف الثاني بسداد مبلغ الأتعاب المتفق عليه في هذا العقد ويتحمل الطرف الثاني كافة أتعاب المحامي والرسوم الحكومية، وبعد توقيع الطرف الثاني على هذا العقد إقرار منه بحق الطرف الأول في الأتعاب المبينة في البند ثالثاً وضريبة القيمة المضافة ١٥٪.
٤. أي نزاع ينشأ بين الطرفين بشأن هذا العقد يتم حله ودياً بين الطرفين خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغ الطرف الآخر بموضوع النزاع عبر البريد الإلكتروني أو جهة الاتصال المبينة في صدر هذا العقد، وفي حال عدم حل الخلاف ودياً فيكون الفصل فيه عن طريق الجهات القضائية بمدينة الرياض.
٥. تعاهد الطرفان في هذا العقد بمهدي الله وبميثاقه على الوفاء بما اتفقا عليه والتزما بقول المولى عز وجل (يا أئها الذين آمنوا أؤفوا بالغثوة) كما وافق الطرفان على كل ما ورد في هذا العقد وهما بكمال الأهلية المعتبرة شرعاً والمنافية للجهالة.
٦. حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بها وتم التوقيع عليها من قبل الطرفين وبكامل الأهلية الشرعية بدون غبن أو جهة.
- والله خير الشاهدين...

الطرف الثاني

حسين بن علي بن حسين المكي

التوقيع :



الطرف الأول

مكتب إنجاز الأموال للعقارات

التوقيع :

إنجاز الأموال للعقارات
Enjaz Al-Amlak For Real Estate